من تأمين الأرصدة إلى تقليل الإعتماد على الوقود الأحفوري؛

٩ إجراءات لحكومة الرئيس الشهيد لتأمين بيئة نقية

لقد ركزت الحكومة الثالثة عشرة اهتمامها بالبيئة منذ توليها الخدمة، بل الأكثر من ذلك فقد كان موضوع تلوث الهواء دائمًا هو الشغل الشاغل للرئيس الشهيد، وبناءً عليه اتخذت الحكومة الشعبية خطوات مهمة في مجالات تحديد مستوى الاعتماد لتطبيق قانون الحفاظ على البيئة من حيث تأمين الميزانية وتقليل استخدام الوقود الأحفوري، وتحسين معايير جميع أنواع السيارات والوقود، وصياغة خطة إدارة تغير المناخ في البلاد.

وعندما تم تصويب قانون الحفاظ على البيئة والإعلان عن تطبيقه عام ٢٠١٧، ظن الجميع أن مشكلة تلوث الهواء ستحل، وأننا سنتنفس الهواء النظيف بعد ذلك بفترة قصيرة، وستصبح السماء زرقاء من جديد، ولن يكون هناك المزيد من الدخان والتلوث في المدن الكبرى وخاصة طهران وستصبح سماؤها الرمادية الملوثة مجرد ذكرى من الماضي، ولكن في الواقع فإن ذلك لم يحدث، وحتى بعد حوالي ٧ سنوات من تصويب هذا القانون، لا يزال تلوث الهواء هو المشكلة الرئيسية للعاصمة والمدن الكبرى الأخرى، يعني أنه لا الهواء أصبح نظيفاً ولا السماء صارت زرقاء، وفقط في بعض الأحيان عندما يكون الجو ماطراً وعاصفاً يمكن لسكان المدن الكبرى، وخاصة طهران، أن يلتقطوا أنفاسهم ويروا السماء الزرقاء والجبال المحيطة بالعاصمة، وإلا، ففي الظروف العادية، فعلينا أن ننسى وجود الجبال في طهران فهي لا تكاد أن تُرى.

وعندما يتم إقرار قانون ما، سيكون هناك العديد من المؤسسات المشاركة في تنفيذه، وإن التنسيق فيما بينها جميعها أمر مهم يجب الاهتمام به، ومن ناحية أخرى، يكون التمويل للتنفيذ أمراً مهماً جداً أيضاً وإن تأخر تنفيذه فسوف يبقى موضوع الحفاظ على البيئة مهمشاً وسيتم التأخر في تنفيذه، وهذا هو بالضبط ما حدث لقانون الحفاظ على البيئة، وبعد كل هذه السنوات، لم يتم حل مشكلة التلوث، ولكن بما أن الرئيس الشهيد آية الله السيد رئيسي كان يؤكد دائماً على مسألة الحد من تلوث الهواء و الاهتمام بحياة الناس، فقد حاولت الحكومة الثالثة عشرة تنفيذ إجراءات أساسية للتخلص من تلوث الهواء، والتي ستظهر نتائجها بالتأكيد مع مرور الوقت.

وخلال تلك الفترة، طلب من شركات صناعة السيارات المحلية تقديم مذكرة تنسيق من أجل التخلص من السيارات القديمة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة، وتحسين معايير الانبعاثات لجميع أنواع المركبات والوقود، وإعداد معيار وطني لجميع أنواع السيارات والوقود، وإدراج بند ميزانية الحفاظ على البيئة في القانون، وتعد الميزانية وإعداد خطة إدارة تغير المناخ في البلاد من بين هذه الإجراءات التي تم تنفيذها خلال السنوات الثلاث للحكومة الثالثة عشرة.

● إلـزام شركات صناعة السيارات بتقديم مذكرات تنسيق لإيقاف تشغيل السيارات القديمة

وكان من بين وعود الحكومة الثالثة عشرة تحسين جودة الهواء وزيادة عدد الأيام الصحية في العام، وتحدث رئيس المركز الوطني للهواء وتغير المناخ التابع لمنظمة البيئة عن الإجراءات المتخذة للوفاء بوعد هذه الحكومة، قائلا: في مجال تنفيذ قانون الحفاظ على البيئة بهدف الحد من تلوث الهواء في المدن التي تعاني من هذه المشكلة، تم اتخاذ تدابير جيدة في ظل الحكومة الثالثة عشرة، ومن أهم موضوعات المناقشة هو الزام شركات صناعة السيارات المحلية بتقديم مذكرات تنسيق من أجل التخلص من السيارات القديمة، وهو ما أقره مجلس النواب في المادة ١٠ من قانون تنظيم صناعة السيارات ولائحته التنفيذية كما أقرته الحكومة.

وأضاف داريوش جول علي زاده: وبناء على هذه اللائحة، سيتم إنشاء منصة جيدة جدا لتحديث أسطول النقل العمومي، وخاصة سيارات الأجرة في المدن الكبرى. أي إذا كان لدى مصنعي السيارات المحليين القدرة على توصيل سيارة الأجرة المطلوبة، فيمكننا تجديد جميع سيارات الأجرة في طهران التي يزيد عمرها عن ١٢ عامًا خلال عامين مع الحد الأدنى من الاعتماد على الموارد الحكومية وفقًا للمادة ١٠ من قانون تنظيم صناعة السيارات، وأن جزء من هذه التكلفة مشمول بشهادة إلغاء من مالك السيارة القديمة.

وذكر: يوجد في البلاد ٢٥ مليون سيارة و١٢ مليون دراجة نارية، ما يعني أن هناك إجمالي ٣٧ مليون مركبة في البلاد، منها ٦,٥ مليون سيارة وصلت إلى عمر التنسيق، وحوالي ٩٠ بالمائة من الدراجات النارية إما مكربنة أو مهترئة، هذا في حين أن ٦٠٪ من التلوث في مدينة مثل طهران سببه حركة السيارات القديمة.

وفي الوقت نفسه، فإن حصة الدراجات النارية المستعملة أعلى بكثير من السيارات، بحيث تكون كمية الانبعاثات الصادرة عن كل دراجة نارية أكثر بـ ١٢ مرة من السيارة الصغيرة، وبهذا الحساب يجب متابعة عملية إخراج السيارات البالية من الخدمة بشكل جدي. وتأكيداً على تطبيق المادة ١٠ من قانون تنظيم صناعة السيارات، قال: تمت الموافقة على هذا القانون في ٦ يونيو ٢٠٢٢ في مجلس الشورى الإسلامي وتم إخطار الجهات المختصة لتنفيذه. وتنص المادة ١٠ من هذا القانون على أن حركة المرور، ونقل البضائع والركاب عن طريق السيارات التي وصلت إلى عمر التنسيق محظورة في المدن الكبرى.

هذه المقالة بها ثلاث ملاحظات، إحداها أن ترقيم السيارات المصنعة يخضع للتنسيق بنسبة ٢٥٪ أي أنه مقابل كل أربع سيارات يتم ترقيمها، يجب التخلص من سيارة واحدة، وهو ما سيكون له بالتأكيد تأثير كبير على إيقاف تشغيل السيارات البالية وتقليل تلوث الهواء.

ووفقا لقانون الحفاظ على البيئة وبناء على خطط وزارة الطاقة، سيتم إضافة ١٠ آلاف ميجاوات من الطاقة المتجددة إلى قدرة الطاقة في البلاد بحلول عام ٢٠٢٤، وأشار جول علي زاده إلى أننا متأخرون كثيراً في هذا المجال مضيفاً: على الرغم من أهمية وفعالية وسائل النقل العام في تحسين جودة الهواء، إلا أنه منذ سنوات لم يتم اتخاذ الخطوات الجدية في مجال إيقاف تشغيل السيارات القديمة، وخاصة تطوير وتجديد أسطول النقل العام، ولكن يجب أن نسعى لجعل التجديد يحدث بشكل أسرع.

وقال رئيس المركز الوطني لتغير الهواء والمناخ التابع لمنظمة البيئة، مشيراً إلى أن التخطيط بدأ تماشياً مع تنفيذ المادة ١٠ وعقد عدة اجتماعات: يتم تنفيذ هذه المادة بشكل أو بآخر، حيث تم في العام الماضي إخراج حوالي ٧٠ ألف سيارة بالية من الخدمة، بينما تم في العام السابق (٢٠٢٢) إخراج حوالي ٢٠٨٠٠ سيارة بالية من الخدمة، وهذا يدل على أن الأحداث تجري بشكل أفضل.

● تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري

وقال: هناك قضية أخرى تؤكد عليها الحكومة الثالثة عشرة وهي تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري من خلال تطوير الطاقة المتجددة لإنتاجها في محطات توليد الطاقة، استنادا إلى المادة ١٩ من قانون الحفاظ على البيئة، وكان من المفترض أن تقوم وزارة الطاقة بتزويد ٣٠٪ من تنمية الكهرباء سنويا من الطاقة المتجددة، ولكن للأسف فقد قامت بالتزويد بنسبة أقل من ١٪ طوال هذه السنوات، ما يعني أن حصة الطاقة المتجددة في البلاد الآن أقل من ١٪. وأضاف: ولكن الآن تم تقديم برامج جيدة من قبل وزارة الطاقة، بعضها تم تنفيذه وبعضها قيد التنفيذ، وبناء على هذه البرامج سيتم إضافة ١٠ آلاف ميجاوات من الطاقة المتجددة إلى قدرة الطاقة في البلاد بنهاية العام الجاري ٢٠٢٤. وفي الواقع، ليس لدينا خيار، فواحدة من أهم القضايا وأكثرها فعالية هي أن نكون قادرين على توفير الكهرباء الخاصة بنا من خلال الطاقات المتجددة، وبالنظر إلى أن سياسة تطوير النقل العام الآن تعتمد على استخدام المركبات الهجينة والكهربائية، فإننا يجب بالتأكيد تلبية احتياجاتنا من الكهرباء من خلال محطات الطاقة المتجددة.

● تحسين معايير جميع أنواع المركبات والوقود

كما صرح جول علي زاده: هناك مسألة أخرى وهي مسألة تحسين معايير الانبعاثات لجميع أنواع السيارات، وهو ما تم فعله، والآن السيارات المنتجة محليًا لديها معيار يورو ٥، والسيارات المستوردة لديها كل من يورو ٥ويورو ٦، وسيارات الديزل ليست استثناءً من هذه القاعدة، وكذلك تم إيقاف انتاج الدراجات النارية المكربنة ولا يتم ترقيمها.